السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1354

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Enabling tax policy to achieve social justice and alleviate poverty in Iraq

اليات تمكين السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر في العراق

نـور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
noorsh2@yahoo.com
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

Abstract

This research aims to review the mechanisms through which tax policy is directed towards the social objectives of justice to alleviate poverty in Iraq. In order to achieve this goal, the extractive approach based on the general theoretical basis for accessing special applied foundations has been relied upon. This is required to use the analytical descriptive method through analysis of tax and customs revenue data with analysis of the tax burden and the optimal tax rate, as well as analysis of Iraq's cash transfer and poverty data for the period (2022-2003). The research concluded that Iraq's fiscal policy had not contributed to social justice and thus reduced poverty rates owing to the widening inequality in income distribution because of the decline in remittances contributing to the redistribution of income with the disruption of the fiscal structure and the weak technical regulation of taxation, which reflected the widening poverty in the country. Therefore, an important mechanism in the direction of tax policy is the maintenance of progressive taxes on the incomes of high-income individuals, allowing for the elimination of disparities between strata of society. This approach promotes social justice and provides additional resources to finance social programmers such as social remittances, education and health... and others, which directly benefit the country's poor.

Key words: tax policy, social justice, income redistribution, poverty.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى استعراض الآليات التي يتم من خلالها توجيه السياسة الضريبية نحو الأهداف الاجتماعية المتمثلة في العدالة بغية التخفيف من حدة الفقر في العراق، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المبني على الأسس النظرية العامة للوصول الى الأسس التطبيقية الخاصة، وتطلب ذلك استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات الإيرادات الضريبية والكمركية مع تحليل العبء الضريبي والسعر الضريبي الأمثل، فضلاً عن تحليل بيانات التحويلات النقدية والفقر في العراق للمدة (2003-2022). وقد توصل

البحث الى نتيجة مفادها أن السياسة الضريبية في العراق لم تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم خفض معدلات الفقر بسبب أتساع التفاوت في توزيع الدخول نتيجة انخفاض المبالغ التحويلية التي تسهم في إعادة توزيع الدخل مع اختلال الهيكل الضريبي وضعف التنظيم الفني للضرائب، مما انعكس على اتساع الفقر في البلد. لذلك فإن أحد الاليات المهمة في توجهات السياسة الضريبية تتمثل في الإبقاء على الضرائب التصاعدية على دخول الأفراد ذوي الدخل المرتفع، مما يسمح بإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع. هذا النهج يعزز العدالة الاجتماعية ويوفر موارد إضافية لتمويل البرامج الاجتماعية مثل التحويلات الاجتماعية والتعليم والصحة ... وغيرها، التي تعود بالنفع المباشر على الفقراء في البلد.

الكلمات المفتاحية : السياسة الضريبية، العدالة الاجتماعية، إعادة توزيع الدخل، الفقر.

المقدمة

أسفرت التحولات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 الى تغيير نهج السياسات الاقتصادية لاسيما السياسة الضريبية التي أخذت على عاتقها تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال السعي للوصول الى العدالة الاجتماعية، مما يعزز من مبدأ التكافؤ والإنصاف، والمساهمة بشكل فعال في إعادة توزيع الدخل من أجل التخفيف من حدة الفقر .ويشوب الاقتصاد العراقي الاعتماد على الإيرادات النفطية مع محدودية دور الضرائب، فضلاً عن الاختلال في الهيكل الضريبي وضعف التنظيم الفني للضرائب التي أسهمت في تقويض دور السياسة الضريبية مع ازدياد التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد واتساع الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية واتساع الاختلال في الهيكل الضريبي بالرغم من فرض ضرائب تصاعدية على الدخول، ومنح إعفاءات ضريبية لبعض السلع الاستهلاكية، فضلاً عن زيادة الإعفاءات لمحدودي الدخل مما أدى الى اتساع الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع وازدياد معدلات الفقر في البلد.

الاطـــــار العـــــام للبحـــث

مشكلة البحث: لقد أدت توجهات السياسة الضريبية بمنح اعفاءات وسماحات ضريبية لذوي الدخل المحدود وفق قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته والضوابط التي تصدر سنوياً لغرض تحقق العدالة في توزيع الاعباء العامة والمساواة في تحمل التكاليف الى حماية النسيج الاجتماعي، الا ان التفاوت في توزيع الدخول مازال مستمراً، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر. وبذلك يبرز السؤال الذي تدور حوله مشكلة البحث في الآتي:-

- هل توجد اليات ترسم للسياسة الضريبية مساراً لتحقيق العدالة والحد من الفقر في العراق؟

فرضية البحث: تبنى فرضية البحث على الآتي " أن السياسة الضريبية أسهمت في أتساع التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع معلات الفقر في العراق".

أهمية البحث: تتمثل في تحديد اليآت لتوجهات السياسة الضريبية في العراق التي تقود الى تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين في تحمل العبء الضريبي والتخفيف من الفقر.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:-

1- عرض نظري للسياسة الضريبية والعدالة والفقر والعلاقة بينهما.
2- تحليل توجهات السياسة الضريبية وعلاقة الضريبة بالعدالة والفقر في العراق.
3- تقديم مقترحات لتمكين السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستنباطي، وذلك اتساقاً مع الدراسة النظرية والعملية، إذ تم استخدام المنهج الاستنباطي في اعداد الاطار النظري للبحث، واشتقاق الفرضية وذلك من خلال الاطلاع على المشكلة المرتبطة بموضوع البحث مع الاعتماد على البيانات التي تم جمعها الجهات الرسمية مثل صندوق النقد العربي ووزارة التخطيط ووزارة المالية.

حدود البحث: تناول البحث حدود اعداد البحث المكانية المتمثلة في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك بالعراق، والحدود الزمانية المتمثلة بالمدة (2003-2022).

المحور الاول : الجانب النظري

أولاً: مفاهيم (السياسة الضريبية، العدالة الاجتماعية، الفقر)

1- السياسة الضريبية

تمثل السياسة الضريبية أهم أدوات الحكومة للسياسة المالية، وتعرف بإنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى " (قدي، 2005: 139).

2- العدالة الاجتماعية

العدالة المالية تعني أن يتساوى جميع أفراد المجتمع في تحمل الأعباء المالية والتكاليف العامة، ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل إذ إن تحقيق قاعدة العدالة تستند إلى اعتبارات متعددة تهدف إلى المساواة بين الافراد دون تمييز بالصفة الشخصية طالما بمقدوره دفع تلك الالتزامات (أبو الفتوح،94:2014)، أو العدالة في توزيع الدخل والثروة، كما تعني تدخل الدولة باستخدام السياسات المختلفة من خلال أدوات السياسات الاقتصادية للتأثير في التوزيع الاولي للدخل القومي للوصول الى التوزيع العادل (محمدين، 1989 : 3).

3- الفقر

يعرف الفقر بإنه " كمية الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية من الغذاء، والحد الأدنى لسلة السلع الاستهلاكية أو مستوى الرخاء، أو القدرة الفردية اللازمة للعيش في أدنى مستويات الحياة الأساسية " (غازي، 2014: 22). وللفقر نوعين يتمثل الأول في الفقر المطلق التي لا يستطيع فيها الفقير بدخله الوصول الى اشباع حاجاته الضرورية، والثاني الفقر المدقع التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الغذائية الاساسية اللازمة للحصول على الحد الادنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً (Sharath,2020: 83).

ثانياً: اليات السياسة الضريبية

تتضمن السياسة الضريبية بعض الاليات المهمة التي تكمن في الآتي:-

- الإعفاءات الضريبية: هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، ويكون الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً (قدي، 2011: 121).
- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء (الخصومات): وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة. ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع الضريبي (قدي: 121).
- تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدلات: إخضاع المكلف بالضريبية إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي (المغربي، 2015 : 76).
- تأجيل الضريبة: هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة؛ ولكن تدخل في الفترة اللاحقة (برزوق، 2016 :34).

ثالثاً: اليات السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر

السياسة الضريبية ليست مجرد أداة لزيادة الإيرادات، بل هي أيضاً وسيلة قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر. إذ يتم من خلال تصميم أنظمة ضريبية عادلة وفعالة، يمكن للحكومات من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاجتماعية والبنية التحتية التي تعود بالنفع على الفقراء. وتسعى الحكومات من خلال توجهات سياستها الضريبية الى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة على المكلفين بالضريبة. أي المساواة في تحمل ودفع الأعباء المالية بشكل يتلاءم والقدرة المالية للأفراد في دفع الضرائب، وبمعنى أخر فإن جميع الخاضعون للضريبة عليهم دفع الضريبة المالية بشكل متساوٍ من دون محاباة أو تفضيل في الوقت والمبلغ، كما ويستفيد الجميع من الإعفاءات والسماحات (القيسي، 24:2008). مع ضرورة اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة وبحسب الأعباء العائلية ومستويات المعيشة. وبذلك تتحقق هذه العدالة عندما تفرض الضريبة على جميع الأموال والإفراد كافة بدون استثناء (طاقة والعزاوي، 2010: 90). وان

استعمال الضريبة التصاعدية يسهم في التخفيف من الفقر. إذ تفرض الضريبة التصاعدية بنسب تتغير بتغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة. فإذا كانت الدخول محدودة فإن النسبة التي تفرض تكون أقل من تلك المفروضة على ذوي الدخول المرتفعة مما يسهم في تقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع (سعدون وشاكر، 378:2017). كما يمكن أن تؤدي الضرائب التصاعدية الى تحويل جزء من ثروة ذوي الدخل المرتفع وإعادة توزيعها انفاقها بصور مختلفة مثل تحويلات نقدية أو تحويلات عينية في شكل سلع وخدمات (البطريق،45:1984). ويتحدد هدف هذه النفقات في حالة التحويلات النقدية إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات محدودة الدخل مثل اعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، مما يمكن الفئات الاجتماعية المستفيدة، بسبب من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الى زيادة الطلب على هذه السلع فيزداد انتاجها ولا تحقق الدولة جراء قيامها بهذه التحويلات النقدية خلق قوة شرائية جديدة لهذه الفئات تساعد على تحسين أوضاعها المعيشية فحسب، وإنما تسهم في تخفيض البطالة ومن ثم التخفيف من الفقر، كما تقوم الدولة بصورة غير مباشرة بمساعدة الفئات محدودة الدخل من خلال توفير الخدمات العامة دون مقابل من خلال زيادة الانفاق على المشاريع الخدمية وتوفيرها بصورة مجانية مما يعود بالنفع المباشر لذوي الدخل المحدود (الجنابي، 47:2010).وقد اختلف الباحثين الاقتصاديين في تحديد العبء الضريبي الأمثل الذي يمكن من خلاله زيادة الحصيلة الضريبية ويمكن من خلاله الحصول على أكبر قيمة ممكنة للأموال المنتجة، بمعنى إذا ما استخدمت الدولة ما اقتطعته من الدخل بداعي الضريبة بما يقل عما كان الأفراد يؤدونه لو بقى هذا الجزء المقتطع لديهم، فإنها تنقص من قيمتها وبالتالي تبتعد عن العبء الأمثل للضريبة. منهم من يرى أن تغير الدخل مؤشراً للعبء الضريبي الأمثل، وذلك على أساس ان العبء الضريبي الأمثل هو العبء الذي يبلغ الدخل القومي في وجوده أعلى مستوياته (حشيش، 95:1988)، والجانب الاخر يرى أن العبء الضريبي الأمثل هو الذي يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية التي تمكن من الايفاء بمتطلبات الانفاق العام، إذ توجد علاقة عكسية بين معدلات الضرائب المرتفعة والحصيلة الضريبية حسب (منحنى لافر) فالمعدلات العالية تعرقل العدالة الاجتماعية وتثبط من النمو الاقتصادي.وكلاً المؤشريَن يخضعان لاعتبارات، أهمها طريقة استخدام الدولة للحصيلة الضريبية وميكانيكية الجهاز الاقتصادي برمته (Laffer,2004: 1-2).

المحور الثاني: تحليل دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض معدلات الفقر في العراق

أولاً: تحليل اتجاهات الضريبة في العراق

1- معدل نمو الإيرادات الضريبية والايرادات الكمركية

يشمل الهيكل الضريبي في العراق كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وتتمثل الضرائب المباشرة في الضرائب على الدخول والثروات، فيما تتمثل الضرائب غير المباشرة في الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، التي ندرج مبلغها مع نسبة نموكل منهما في الجدول الآتي:-

الجدول (1) نسبة نمو الإيرادات الضريبية والايرادات الكمركية الى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الكمركية	نسبة نمو الإيرادات الضريبية (%)	نسبة نمو الإيرادات الكمركية (%)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة (%)	نسبة الإيرادات الكمركية الى الإيرادات العامة (%)
2003	15,985,527	28,447	99,598	–	–	0.2	0.6
2004	32,988,850	73,613	81,020	158.8	-18.7	0.2	0.2
2005	40,435,740	184,145	118,176	150.2	45.9	0.5	0.3
2006	49,055,545	307,943	176,575	67.2	49.4	0.6	0.4
2007	54,964,850	440,805	229,076	43.1	29.7	0.8	0.4
2008	80,641,041	527,524	376,539	19.7	64.4	0.7	0.5
2009	55,243,527	605,921	477,115	14.9	26.7	1.1	0.9
2010	70,125,921	723,342	420,802	19.4	-11.8	1.0	0.6

0.4	0.8	3.8	20.9	436,814	874,341	103,989,089	**2011**
0.4	1.0	18.6	31.3	517,865	1,148,042	119,817,222	**2012**
0.5	1.2	15.2	18.5	596,643	1,360,371	113,840,076	**2013**
0.5	1.5	-13.7	7.7	514,636	1,465,261	97,618,556	**2014**
0.6	2.6	-19.1	17.6	416,357	1,723,688	66,470,251	**2015**
1.2	5.7	55.5	79.5	647,480	3,093,887	54,409,269	**2016**
1.6	6.6	90.9	64.6	1,236,355	5,093,887	77,422,172	**2017**
1.6	3.9	36.8	-18.3	1,691,729	4,160,936	106,569,833	**2018**
1.0	2.9	-37.5	-25.1	1,056,914	3,116,257	107,566,993	**2019**
1.6	6.2	-3.7	24.8	1,017,317	3,888,385	63,199,689	**2020**
0.6	3.3	-30.6	-8.2	705,657	3,570,044	109,081,463	**2021**
0.6	2.0	46.0	-8.5	1,030,000	3,266,716	161,697,437	**2022**
0.7	1.6	**متوسط المدة**					

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
العامود (2) : وزارة المالية، دائرة المحاسبة ، سلسلة بيانات غير منشورة.
العامود (3) وزارة المالية، الهيئة العامة الضرائب، سلسلة بيانات غير منشورة.
العامود (4) وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك، سلسلة بيانات غير منشورة.

نلاحظ من الجدول (1) أن معدل نمو الإيرادات الضريبية في حالة تزايد تدريجي حتى عام 2013 الذي انخفض بشكل طفيف البالغ (18.5%) ثم تذبذب بعدها حتى عام 2015 اذ تزايد بعد قيام الحكومة بحزمة من الإجراءات في سياستها الضريبية تستهدف من خلالها زيادة الايراد الضريبي مثل فرض بعض الضرائب في قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015 ، وانخفض للأعوام 2018 و2019 بعد توقف النشاط الاقتصادي جراء ازمة وباء كورونا وتوقف بعض المهن والاعمال التجارية فضلاً عن تأثر ضريبة الشركات والمبيعات ، وأرتفع بعدها لكن بوتيرة متباطئة ثم عاود الانخفاض في الأعوام 2021 و2022. وأن معدل نمو الضرائب المنخفض نسبياً انعكس على محدودية وضآلة مساهمتها في الايرادات العامة التي شكلت كمتوسط مدة نسبة (1.6%).

أما الايرادات الكمركية فإنها أيضاً متذبذبة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى لكنها سلكت اتجاهاً متزايداً بعد عام 2015 بعد إجراءات الحكومة في تعديل سياستها الضريبية تجاه تطبيق التعريفة الكمركية بعد ايقافها بعد عام 2003 واستبدالها برسم اعمار العراق البالغ نسبة (5%) من قيمة الاستيرادات، مما أدى الى تزايد الإيرادات الكمركية وارتفاع معدل نموها وانخفضت عام 2019 و2020 و2021 بسبب التضرر الذي حدث في التجارة جراء تفشي وباء كورونا وتوقف الاستيرادات، وقد عاودت في التزايد عام 2022 بعد تحسن الوضع الأمني والصحي، وقد شكلت الإيرادات الكمركية الى الإيرادات العامة نسبة محدودة البالغة كمتوسط للمدة نسبة (0.7%).

2- تحديد العبء الضريبي في العراق

ان مفهوم العبء الضريبي أو ما يسمى أحياناً (نسبة الضريبة) يشير إلى الإيرادات الضريبية الفعلية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له رياضياً بالمعادلة الآتية :-

$$TB = T/GDP$$

اذ يمثل TB العبء الضريبي، T مجموع حصيلة الضريبة، GDP الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الكتاب الى أن العبء الضريبي الاجمالي، هو العبء الذي يتحمله جميع إفراد المجتمع فقراء أو أغنياء، من كل أنواع الضرائب، كما أن النظام الضريبي الجيد هو الذي يحقق المساواة بين مجموع المكلفين، ولما كانت الضرائب غير المباشرة هي الأشد وقعاً على الطبقات الفقيرة لأنها أكثر الطبقات استهلاكاً للسلع والخدمات الخاضعة للضريبية، فإن مقتضيات المساواة بين جميع الممولين تتطلب أن يكون وقع الضرائب المباشرة على الطبقات الغنية أكبر مما تتحمله منها الطبقات الفقيرة، ولن يكون ذلك الا بنظام الضرائب التصاعدية (صديق، 22:2010).ويمكن بيان العبء الضريبي على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في العراق في الجدول الآتي :-

الجدول (2) العبء الضريبي الكلي (المباشرة وغير المباشرة) في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	العبء الضريبي للضرائب المباشرة (%)	العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة (%)	العبء الضريبي الكلي (%)
2003	0.1	0.0	0.1
2004	0.2	0.2	0.4
2005	0.7	0.2	0.9
2006	0.6	0.2	0.8
2007	1.5	0.2	1.7
2008	1.8	0.2	2.0
2009	2.4	0.4	2.8
2010	0.9	0.3	1.2
2011	0.7	0.2	0.9
2012	0.8	0.4	1.2
2013	0.8	0.3	1.1
2014	0.8	0.2	1.0
2015	1.2	0.2	1.4
2016	1.8	0.6	2.4
2017	2.4	0.8	3.2
2018	1.7	0.8	2.5
2019	1.1	0.4	1.5
2020	1.8	0.4	2.2
2021	1.2	0.3	1.5
2022	0.8	0.2	1.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

يبين الجدول (2) أن العبء الضريبي الكلي للضرائب المباشرة وغير المباشرة منخفض جداً، الا أن السياسة الضريبية أعتمدت على الضرائب المباشرة بشكل كبير، مما أدى الى أثقال كاهل شريحة الطبقة المتوسطة من خلال تحميلها العبء الضريبي الأكبر على الدخل ومع الارتفاع النسبي في المستوى العام للأسعار تأكلت المقدرة الشرائية وتدحرجت نحو عتبات الفقر بما يهدد الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الهيكل الضريبي .

3- السعر الضريبي في العراق: سعر الضريبة أو معدل الضريبة هو النسبة المئوية التي تقتطع من وعائها، فمعدل الضريبة على الدخل نسبة ثابتة ومبلغ مقطوع عن الوزن، أو الوحدة للضرائب الكمركية، وقد سعر الضريبة بصورة نسبية أو تصاعدية حسب القانون الضريبي (الخصاونة، 2010: 163). إذ ان السعر التصاعدي يزداد مع ارتفاع شرائح الدخل أما السعر النسبي هو لا يتغير مع ارتفاع مقدار الوعاء الضريبي، ولا مع نقص الوعاء بغض النظر عن أوضاع الكلف.

قد اعتمد المشرع العراقي السعر النسبي عند التحاسب وفق المادة (13) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل عند نسبة (15%) ذات ثلاث شرائح المتدرجة للأسعار (3%و5%و10%و15%) لضريبة الدخل على الشخص المقيم كما في الجدول (3) الآتي:-

الجدول (3) الأسعار الضريبية على الدخول للمقيم وغير المقيم حسب التعديلات لعام 2004

سعر الضريبة دخل المقيم (دينار عراقي)	معدل الضريبة
250000	%3
ما زاد على 250000 الى 500000	%5
ما زاد على 500000 الى 1000000	%10
ما زاد على 1000000	%15

المصدر: الاستراتيجية الضريبية لعام 2004 / القسم الثالث.

كما يشمل المعدل الضريبي نسبة (15%) كذلك الشركات الاجنبية المسجلة في العراق او التي لديها منشأة دائمة في العراق، كما نصت على ذلك الفقرة (3) من المادة ذاتها (تخضع الشركات الاجنبية المسجلة في العراق او التي لها منشأة دائمة في العراق للضريبة بنسبة ثابتة هي 15% على دخلها في العراق)

عدا الشركات النفطية البالغ سعرها نسبة (35%) على الارباح المقطوعة بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (49) لسنة 2004 ، وتم انقاصه بعد أن كان مغالى فيه قبل عام 2003 ، وهذا ما يجعل الحصيلة الضريبية الأكثر وعاءاً من الضرائب المباشرة على حساب ضآلة الضرائب غير المباشرة في العراق . ويمكن استعراض الأسعار النسبية الحالية والسابقة في الجدول (4) الآتي:-

الجدول (4) الاسعار الضريبية على الدخول المتحققة للشركات قبل عام 2003 وما بعدها

نوع الشركة	سعر الضريبة قبل عام 2004	سعر الضريبة حسب التعديلات 2004
نسبة ثابتة من دخل الشركات ذات المسؤولية المحدودة.	15% لغاية 1,500,000	15%
	25% ما زاد عن 1,500,000 دينار لغاية 3,000,000 دينار	
	35% لما زاد عن 3,000,000 دينار	
نسبة ثابتة من دخل الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة.	25%	15%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل وامر سلطة الائتلاف المذكورين آنفاً.

ثانياً: دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض الفقر في العراق

راعى المشرع العراقي في قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسمة 1982 المعدل ظروف المكلف الشخصية وأعبائه العائلية من خلال منحه السماحات القانونية له ولعائلته، ولقد أهتم المشرع الضريبي العراقي بموضوع السماحات وأجرى عليه تعديلات عدة من أجل أن يتلاءم مبلغ السماح الممنوح للمكلف مع تغيرات الحاصلة في دخل المكلف نتيجة الظروف الاقتصادية والمالية التي مر بها البلد، فضلاً عن تحديد سعر ثابت على الدخول المتحققة انسجاماً مع مبدأ تحقيق العدالة في توزيع الاعباء العامة والمساواة في تحمل التكاليف بين الأفراد وهو متوافق مع الحد الأدنى للسعر الضريبي الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ (15). ولبيان مدى عدالته لابد من مقارنته مع السعر الضريبي في الدول العربية، كما مبين بالجدول الآتي:-

الجدول (5) السعر الضريبي على الدخول في العراق مقارنة بالدول العربية لغاية 2022

ت	الدولة	السعر الضريبي على الدخول الشخصية (%)	السعر الضريبي على دخول الشركات (%)	موقف العدالة بالنسبة للدخول الشخصية	موقف العدالة بالنسبة للدخول على الشركات
1	الأردن	30	20	χ	χ
2	الأمارات	0	9	√	√
3	البحرين	0	0	√	√
4	تونس	35	15	χ	≈
5	الجزائر	35	25	χ	χ
6	السعودية	0	20	√	χ
7	سوريا	22	28	χ	χ
8	السودان	15	35	≈	χ
9	العراق	15	15	≈	≈
10	عُمان	0	15	√	≈
11	قطر	0	10	√	√
12	لبنان	25	17	χ	χ
13	ليبيا	10	24	√	χ
14	الكويت	0	15	√	≈
15	المغرب	38	33	χ	χ
16	مصر	27.5	22.5	χ	χ

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقارير السنوية، سلسلة منشورات.

***تم الإشارة من خلال الرموز الى غير عادل (χ)، ومتوسط العدالة (≈) والعادل (√).**

وبذلك أن توجهات السياسة الضريبية بعد عام 2003 بوضع سعر ضريبي يراعي مبدأ العدالة الاجتماعية لطبقات المجتمع الا ان التفاوت في توزيع الدخول مازال مستمراً الذي يظهره مقياس جيني في الشكل (1) الآتي :-

الشكل (1) مقياس مؤشر جيني لتحديد التفاوت في توزيع الدخول في العراق لسنوات مختارة

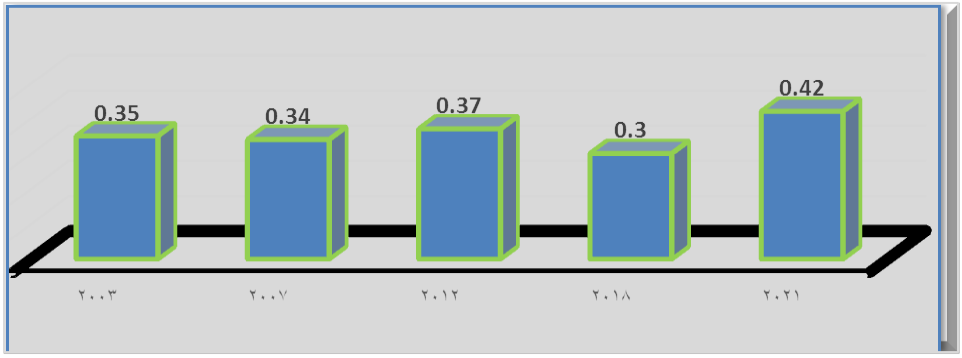

نلاحظ من الشكل أعلاه ان معامل مؤشر جيني لم يصل أو يقترب من درجة العدالة (الصفر) مما يتطلب من قبل صانعي القرار سياسات ضريبية فعالة وملائمة لتحقيق العدالة الضريبية التي تسهم بسياسات مختلفة الى إعادة توزيع الدخل وتقليص التفاوت في توزيع الدخول في البلد الذي يبينه الجدول (6) الآتي:-

الجدول (6) الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق العام على الرعاية الاجتماعية	الانفاق العام على التعليم	الانفاق العام على الصحة	نسبة الانفاق العام على الرعاية الاجتماعية (%)	نسبة الانفاق العام على التعليم (%)	نسبة الانفاق العام على الصحة (%)
2003	4,901,961	—	335,363.8	114,574.5	—	6.8	2.3
2004	31,521,427	—	1,802,610.9	1,788,257.4	—	5.7	5.7
2005	30,831,142	—	1,472,788.2	1,469,086.2	—	4.8	4.8
2006	37,494,459	—	2,051,914.3	1,637,696.9	—	5.5	4.4
2007	39,308,348	—	2,728,653.1	1,789,216.0	—	6.9	4.6
2008	67,277,194	—	4,943,189.8	2,708,934.1	—	7.3	4.0
2009	55,589,721	—	5,267,519.6	2,666,786.2	—	9.5	4.8
2010	70,134,201	—	6,617,860.1	3,823,056.5	—	9.4	5.5
2011	78,757,668	—	9,300,539.0	4,591,914.2	—	11.8	5.8
2012	105,139,572	—	8,530,552.7	4,047,971.3	—	8.1	3.9
2013	119,127,555	—	9,597,575.1	4,930,391.2	—	8.1	4.1
2014	113,473,516	4,375,602	9,683,126.8	4,283,254.1	22.5	8.5	3.8
2015	70,397,506	11,447,905	8,988,200.6	3,772,844.9	22.5	12.8	5.4
2016	76,067,433	10,350,617	9,677,943.0	4,009,530.7	30.0	12.7	5.3
2017	75,490,114	14,822,562	10,128,545.8	3,298,298.9	21.3	13.4	4.4
2018	80,873,188	15,166,802	11,856,906.3	4,360,175.6	20.5	14.7	5.4
2019	87,300,932	19,696,020	12,430,855.8	5,447,030.9	20	14.2	6.2
2020	72,873,537	16,427,871	10,180,986.3	4,665,443.2	31.7	14.0	6.4
2021	102,849,660	18,979,327	11,603,439.7	6,063,518.9	20.0	11.3	5.9
2022	116,959,581	24,783,474	10,892,213.0	5,364,481.2	25.8	9.3	4.6
متوسط المدة					23.8	9.7	4.9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

العامود (2) و(3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

العامود (4) و(5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

***عدم توفر بيانات الحماية الاجتماعية للأعوام (2003-2013).**

نلاحظ من الجدول (6) أن الإيرادات الضريبية كأداة لتمويل الانفاق العام وإعادة توزيع الدخل، إذ أن الانفاق الحكومي الموجه نحو برامج الحماية الاجتماعية تكاد تكون مبالغه منخفضة ومحدودة وهي لا تغطي احتياجات الفئات الهشة ومعدومة الدخل.

كما أن الانفاق العام على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة ايضاً مبالغهما منخفضة البالغ متوسطها (9.7%) للتعليم و (4.9%) للصحة، وهذا يدل على أن تطور الدخل القومي الذي يعتبر وعاء الضريبة الذي تستحصل منه ايرادها الكلي لم ينعكس على نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية المجانية مما انعكس

على ضعف استفادة الافراد من تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، مع تزايد الفقر وارتفاع معدلاته في الاقتصاد العراقي الذي يبينه الجدول (7) الآتي:-

الجدول (7) معدلات الفقر في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	معدلات الفقر (%)	معدل النمو المركب
2003	30.0	(2003-2012)
2004	25	
2005	23	-4.5
2006	22.4	
2007	23	
2008	23	
2009	23	
2010	23	
2011	23	
2012	18.9	
2013	18	معدل النمو المركب
2014	22.5	(2013-2022)
2015	22.5	3.7
2016	30	
2017	21.3	
2018	20.5	
2019	20	
2020	31.7	
2021	20	
2022	25.8	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول (7) أن معدل الفقر بلغ بالحدود بين (18-31.7%) ولا يعود سبب ذلك الى السياسة المالية لوحدها وانما يرجع الى عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية التي تشكل فيما بينها علاقة سببية نوجزها في الآتي:-

أ-العوامل الاقتصادية: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، ارتباط انخفاض الدخل بانخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك، التفاوت الاجتماعي بين المدن والريف، تزايد معدلات النمو السكاني الذي أدى بدوره الى تزايد الضغط على الخدمات العامة مع زيادة معدلات الاعالة وزيادة عرض القوى العاملة وانعكاسه على انخفاض المستوى التعليمي الذي أدى الى تزايد معدلات البطالة، يضاف الى ذلك محدودية سوق العمل وتركز الوظائف المعروضة في الاقتصاد في مهن غير رسمية وذات مردودية اقتصادية منخفضة التي تشكل فيما بينها مسببات الفقر في العراق (إستراتيجيات التخفيف من الفقر: الاعداد الثلاث).

ب- العوامل السياسية والأمنية: (تردي الاستقرار السياسي والأمني، والعقوبات الدولية، الفساد) إذ تؤدي الظروف السياسية والأمنية دوراً بارزاً في انتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها في أي مجتمع (حمود وعلي، 2019 : 404).

ت-العوامل الاجتماعية: إن ظهور الطبقة الاجتماعية والتمايز الذي يرافقها وتدني المستوى المعيشي، فضلاً عن عدم توافر وفاق اجتماعي إذ تسود المنافسة بدلاً من التعاون وانتشار الجريمة والفوضى، وتدهور التعليم وغياب المهارات الاجتماعية، وظهور الاعتقادات والتصرفات والاختيارات الفردية كلها من الأسباب العوامل التي تؤدي الى انتشار الفقر (حمود وعلي : 404).

المحور الثالث: اليات السياسة الضريبية للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر في العراق

تعد الضرائب احدى المصادر الرئيسة ووسيلة فعالة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإن البحث عن النظام الضريبي واصلاحه يتطلب ادخال العديد من التغيرات السياسة الضريبية، وهذه التغيرات تشمل أهدافها وهيكلها وتنظيمها الفني وادارتها الضريبية، وتشريعاتها الضريبية، بهدف وضع سياسة ضريبية فعالة وناجحة تحقق حصيلة عالية في البلد.لذا فإن الإصلاح الضريبي الذي هو جزءاً من الإصلاح المالي والاقتصادي، وتعبر الفلسفة الضريبية عن خلفية التشريع التي تساعد المشرع والمفسر، كما تساعد الإدارة الضريبية في تفسير وتطبيق التشريعات بما ينسجم مع الروح السياسية والفلسفة الضريبية التي تخدم المجتمع. لذا فان اليات السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاجتماعية بضمنها العدالة والتخفيف من الفقر تتمثل في الآتي:-

1- التوازن بين الاهداف العامة للسياسة الضريبية (المالية، الاقتصادية، الاجتماعية) وتتمثل تلك الأهداف في تحقيق الآتي:

- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في عدم عرقلة وسائل الإنتاج والاستثمارات، توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق المنافسة.
- الأهداف المالية: تتمثل في احداث توازن في هيكل الضرائب. فضلاً عن الاستخدام الكفء لحصيلة الضريبة حتى يشعر المواطن بالمردود الاقتصادي بها.
- الأهداف الاجتماعية: تمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العبء الضريبي للمكلفين من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة والتوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية.

2- توحيد قوانين الضرائب المباشرة المعمول بها حالياً في قانون ضريبة دخل موحد، يجمع قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل وقانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1956 المعدل وقانون ضريبة العرصات رقم (26) لسنة 1962 المعدل، هذا القانون سيساعد المكلف في حال تطبيقه مراجعة مخمن واحد يقوم بالتحاسب عن جميع إيراداته من المهن والعقارات مما يقضي على جميع التعقيدات والإجراءات الضريبية المتعلقة بكثرة تلك القوانين إضافة إلى القضاء على حالة التشتت في تحصيل الضرائب، وأن يخضع جميع أموال العراقيين في الداخل والخارج للضريبة مع مراعاة الازدواج الضريبي، ووضع معياراً للتفرقة بين دخول موظفي الدولة ودخول أصحاب الشركات والتجار، كان يكون هناك سماحات أو تخفيضات في نسب الضريبة وعلى أن يراعي هذا القانون الموحد، تشجيع الاستثمار والإنتاج الوطني.

3- إعادة العمل بالضرائب الملغاة مثل ضريبة التركات وضريبة الأرض الزراعية من أجل النهوض بالواقع الضريبي في العراق، فضريبة التركات التي ألغيت بموجب القانون رقم (22) لسنة 1994 وضريبة الأرض الزراعية التي الغيت عام 1980 بموجب القانون رقم (21) وضرورة تفعيلهما لما لهاتين الضريبتين من أهمية كبيرة فضريبة التركات تقوم بدور مزدوج اجتماعي واقتصادي فضلاً عن دورها التمويلي، فهي تعمل على تفتيت الثروات بما يضمن إعادة توزيعهما من جهة كما إنها تدر إيرادات مالية لموازنة الدولة من جهة أخرى، لذا يجب أن يُعاد العمل بفرض هذه الضريبة على الأموال الموروثة التركة، وأن يكون فرضها بأسعار تصاعدية حتى لا يضر بمحصلة الورثة ويكون سعر الضريبة متناسب مع حجم الوعاء المفروض عليه إما عن ضريبة الأرض الزراعية فيجب أن يُعاد فرض هذه الضريبة على الأراضي الزراعية المملوكة غير المزروعة، مما يشجع ذلك على الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي لا سيما وإن الأراضي الزراعية استغلت في مجالات غير إنتاجية، فيمكن استخدام الضريبة كأداة تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وسد متطلبات الحاجة المحلية من المنتجات الزراعية، إضافة إلى إمكانية فرضها على الأراضي المزروعة فعلاً كأن تكون نسبة على المنتوج النهائي (غلة الأرض ومن ثم استخدام هذه الحصيلة من قبل الحكومة لدعم المزارعين عن طريق دعم المدخلات أسعار عوامل الإنتاج وتوفير متطلبات الحزمة التكنلوجية) لما لذلك من آثار إيجابية تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية والنهوض بواقع القطاع الزراعي، وكذلك لابد من إعادة العمل بضرائب المشروبات الكحولية.

4- تحريك السعر الضريبي على الشركات، إذ تم تخفيض السعر الضريبي على الشركات حسب ما تم ذكره سابقاً الى نسبة ثابتة على الشركات المحدودة والمساهمة الخاصة والمساهمة المختلطة، فضلاً عن فرض ذات النسبة على الشركات الأجنبية المسجلة في العراق أو التي لها مؤسسة دائمة بموجب أمر سلطة الائتلاف رقم (49) لسنة 2004 بهدف توفير المزيد من الإعفاءات على الشركات وتعليق ضرائب معينة، ويستوجب زيادة النسبة المفروضة على دخل الشركات الأجنبية الى (25%) من أجل زيادة الإيرادات الضريبية التي ترفد الإيرادات العامة لموازنة الدولة.

5- الموازنة بين الهيكل الضريبي، إذ ان الاعتماد الكبير على الضرائب المباشرة يشكل خللاً في نهج السياسة الضريبية التي تتبعها الدولة فلابد ان توجه السياسة الضريبية نحو جعل الضرائب غير المباشرة ذات الوزن النسبي الكبير بين مكونات الهيكل الضريبي المنشود، إذ ان التركيز على الضرائب غير المباشرة يجب ان يكون عنصراً مهماً في برامج الإصلاح الضريبي.

6- تحديد سقف زمني للإعفاءات الضريبية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما أن الاقتصاد العراقي يعتمد على هذا النوع من المشروعات وإن الاعفاءات لا تتجاوز ثلاثة سنوات وبعد ذلك تبدأ الادارة

الضريبية بتحديد الضريبة على هذه المشروعات وكيفية وموعد تحصيلها وتلزم المكلفين بدفعها بطريقة قانونية تمنعهم من التهرب منها.

7- إلغاء الضرائب على الاوعية الضريبية التي تتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستعاضة عنها بضريبة القيمة المضافة التي تمثل بديلاً فعالاً عن تعدد الاوعية الضريبية، إذ أن اقتصادات الدول المتقدمة تعتمد على ضريبة القيمة المضافة لنجاحها وفعاليتها في الإيرادات الضريبية.

8- استحداث ضريبة البيئة لتحقيق لما لها من دور في الحد من التلوث الناتج من عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وحماية البيئة وجعلها بيئة نظيفة، فضلاً عن وفرة حصيلتها التي تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية.

9- منح إعفاءات ضريبية مدروسة للفئات ذات الدخل المحدود والشركات الصغيرة وبما يتناسب مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

الاستنتاجـــــــات والتوصيـــــــات

أولاً: الاستنتاجـــــات

1- تم أثبات فرضية البحث، إذ لم تسهم السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية بالرغم من التصاعدية الضريبية على دخول ذوي الدخل المرتفع وذلك يعود الى ضعف إعادة توزيع التحويلات المالية وعدم وضوح القوانين الضريبية واتساع حجم التهرب الضريبي.

2- أن تزايد معدلات الفقر في الاقتصاد العراقي لا يرتبط فقط بانخفاض إعادة توزيع الدخل وانما لأسباب متجذرة ومتعددة منها ارتفاع عدد السكان مع ارتفاع معدلات الاعالة وانخفاض التعليم مع محدودية سوق العمل، فضلاً عن البطالة مع انخفاض الدخول الحقيقية.

3- نلاحظ ان هناك تباين كبير بين الإيرادات الضريبية والايرادات الكمركية، اذ يعتمد الهيكل الضريبي بنسبة كبيرة على الضرائب المباشرة في تمويل الإيرادات الضريبية بسبب سهولة التحصيل والجباية للأجور والرواتب.

4- تركز العدالة الرأسية التي تبحث في توزيع الخدمات العامة بين الممولين بطريقة عادلة من حيث الجباية والانفاق من اجل زيادة الرفاهية الاجتماعية.

ثانياً: التوصيـــــات

1- ضرورة العمل على قانون الضريبة الموحد ليكون بديلاً عن القوانين المتعددة وإناطة تلك المهمة الى المجلس الوزاري للاقتصاد بالتعاون مع دوائر وزارة المالية المعنية من أجل الخروج بقوانين مرنة وشفافة.

2- ينبغي على صانعي السياسات أن يستفيدوا من إستراتيجيات التخفيف من الفقر في تعزيز سياسات إعادة توزيع الدخل من خلال الاستمرار في فرض ضرائب تصاعدية للحد من عدم المساواة والاقصاء واعتماد انفاق عام موجه بشكل أفضل لصالح الفقراء.

3- ضرورة توجه الحكومة نحو وصول الإعانات ضمن برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة بما في ذلك النساء والأطفال مع ضمان زيادة المبالغ وتوسيع الشرائح المشمولة من أجل إعادة توزيع الثروات.

4- محاولة التغير والتعديل في الهيكل الضريبي من خلال ترجيح كفة الضرائب غير المباشرة ويتم ذلك من خلال استحداث ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة البيئة التي تمثل حصيلة وفيرة جداً من الإيرادات الضريبية.

5- القيام بمراجعة دورية للسياسات الضريبية من قبل أصحاب القرار لتحديد نقاط الضعف واستخدام التغذية الراجعة من خلال جمع اراء المكلفين لتحسين النظام الضريبي.

المصـــــــــادر

1- الاستراتيجية الضريبية الخاصة بامر بامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (49) لعام 2004.
2- أبو الفتوح، يحيى عبد الغني (2014)، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، معهد الإدارة العامة للنشر، الرياض.
3- برزوق، حمزة (2016)، السياسة الضريبية – دراسة حالة قباضة الضرائب، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن بايس مستغانم .
4- البطريق، يونس أحمد (1984)، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي.
6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط واللجنة العليا للاستراتيجية للتخفيف من الفقر والبنك الدولي، إستراتيجية التخفيف من الفقر، الاعداد (2010-2014) و(2014-2018) و (2018-2022).
7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة اعداد المجموعة الإحصائية السنوية.
8- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.
9- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، سلسلة بيانات غير منشورة.

10-جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك، سلسلة بيانات غير منشورة.
11-الجنابي، طاهر (2010)، علم المالية العامة والتشريع المالي، شركة العائك لصناعة الكتاب، القاهرة.
12-حمود وعلي، هناء عبد الغفار، رسول حسن (2019)، أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (42)، العدد (120) .
13-سعدون وشاكر، عباس ناصر، علي غانم (2017)، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (28)، الجزء الأول.
14-صديق، رمضان (2010)، الإصلاح الضريبي المنشود بين الحذر الاقتصادي والأمل الاجتماعي، المؤتمر الضريبي السابع عشر حول تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، كلية الحقوق لشؤون الدراسات العليا، جامعة حلوان.
15-صندوق النقد العربي، التقارير السنوية، سلسلة منشورات.
16-طاقة والعزاوي، محمد، هدى (2007)، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.
17-عادل أحمد حشيش (1988)، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
18-غازي، محمد صلاح (2014)، العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
19-قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.
20-قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل.
21-قدي، عبد المجيد (2011)، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
22-قدي، عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
23-القيسي، أعاد حمود (2008)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
24-محمدين ، محمود خليل حمد (1989)، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية- دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة.
25-المغربي، إبراهيم متولي حسن (2015)، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
26- Sharath, A.M (2020), The Challenges of Poverty, Types and Its Causes, international research journal on advanced science HUB, V(2). Issue (10).
27- Laffer, B. (2004), The Laffer Curve: past, present, and Future, published by the Heritage Foundation , No (1765).